The Geneva Centre For Human Rights Advancement and Global Dialogue

ARAB THOUGHT FORUM

BRIDGES TO COMMON GROUND

ECPD

icmc International Catholic Migration Commission

World Council of Churches

World Council of Religious Leaders

World Conference

25 June 2018

الأديان والمعتقدات وأنظمة القيم:
تضافر الجهود من أجل تعزيز حقوق المواطنة المتساوية

25 حزيران/يونيو 2018 في الأمم المتحدة بجنيف، سويسرا

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال من الأردن

الإعلان الختامي

«التوجه نحو المزيد من التلاقي الروحي في جميع أنحاء العالم لدعم حقوق المواطنة المتساوية»

لمّا كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

وقع جميع الدول الأعضاء في العالم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948

مقدمة

يشهد العالم ارتفاعا حادا في ظاهرة كراهية الأجانب والعنصرية والتعصب إضافة إلى اللجوء إلى تشويه وإساءة استخدام الأديان والمعتقدات لإضفاء الشرعية على العنف والاستبعاد والتمييز، مما يقوض الوحدة الوطنية في العديد من البلدان المختلفة، وكذلك التعاون العالمي. إن الفهم المشترك والاعتراف العالمي بمفهوم حقوق المواطنة المتساوية وحمايتها وتنفيذها هو ضرورة للتغلب على التحديات المتعددة التي ينوي المؤتمر العالمي معالجتها من خلال اعتماد هذا الإعلان وأيضاً من خلال إجراءات المتابعة والخطة الاستراتيجية فضلاً عن إجراء التنسيق عبر المناطق وداخل جميع الدول.

ويهدف المؤتمر العالمي إلى تعزيز توافق دولي في الآراء والتشجيع عليه استناداً إلى مبادئ الإنصاف وعدم التمييز والشمولية والتضامن وتجاوز التقسيمات الدينية والعرقية والوطنية واللغوية.

وعليه، المؤتمر العالمي بشأن «الأديان والمعتقدات ونظم القيم: تضافر الجهود من أجل تعزيز حقوق المواطنة المتساوية» المنعقد في جنيف في 25 حزيران/يونيو 2018:

إذ يؤكد من جديد التزامه بإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان الذي يحتفل بالذكرى السنوية السبعين لتأسيسه، وبجدول أعمال الأمم المتحدة لعام 2030 بشأن التنمية المستدامة، لتعزيز السلام والاحترام المتبادل والتفاهم عبر الثقافات والأجيال؛

إذ يؤكد على أهمية الإعلانات والوثائق الختامية، التي اعتمدت خلال القمم الرئيسية بشأن الحوار بين الأديان والثقافات التي تدعو، في جملة أمور، القادة الدينيين والروحيين والوطنيين من أجل النهوض برفاهية البشرية وتعزيز السلام العالمي وإلى توفير نقاط انطلاق محورية[1].

1– (1) إعلان اليونسكو لعام 1994 بشأن دور الأديان في تعزيز ثقافة السلام ؛ (2) النداء الروحي لجنيف لعام 1999 الذي وقعته الأمم المتحدة وكبار الشخصيات الحكومية والقادة الدينيين والروحانيين والأشخاص المدنيين (24 تشرين الأول / أكتوبر 1999) ؛ (3) التزام عام 2000 بالسلام العالمي في مؤتمر قمة الألفية للسلام العالمي للقادة الدينيين والروحانيين ووقع عليه أصحاب جميع الأديان والمعتقدات في الأمم المتحدة في نيويورك (31–28 آب / أغسطس 2000) ؛ (4) جدول الأعمال العالمي لعام 2001 بشأن الحوار بين الحضارات الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ (5) ورقة مجلس أوروبا البيضاء حول الحوار بين الثقافات لعام 2008؛ (6) البيان الختامي لاجتماع القيادات الدينية في دافوس المنتدى بمناسبة تنظيم المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2001 (30 كانون الثاني / يناير 2001)؛ (7) مبادرة C–100 لعام 2005 بشأن بناء السلام الإسلامي–الغربي، المنتدى الاقتصادي العالمي، البحر الميت، الأردن (23 أيار/مايو 2005)؛ (8) نداء 2005 من أجل التمكين الروحي للأمم المتحدة بمبادرة من لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالروحانية والقيم والشواغل العالمية، الأمم المتحدة، جنيف، (7 كانون الأول/ديسمبر 2005)؛ (9) عملية باكو: إعلان باكو لعام 2008 لتشجيع الحوار بين الثقافات؛ (10) إعلان ليل لعام 2009 حول ثقافة السلام؛ (11) الدورة الأولى للقمة المسيحية –الإسلامية التي نُظمت في واشنطن في الفترة من 1 حتى 3 أيار/مايو 2010؛ (12) الدورة الثانية للقمة المسيحية –الإسلامية المنعقدة في بيروت (لبنان) من 18 حتى 20 حزيران/يونيو 2012؛ (13) الدورة الثالثة للقمة المسيحية – الإسلامية المنعقدة في الفاتيكان من 2 حتى 4 كانون الأول/ديسمبر 2014 ؛ (14) الاجتماع السادس لعملية اسطنبول المعنون «منظور شامل لعدة بلدان بشأن أفضل الممارسات والسياسات الرامية إلى تعزيز التسامح الديني وتعزيز القدرة على الصمود» الذي عقد يومي 20 و21 تموز/يوليو 2016 في سنغافورة ؛ (15) المنتدى الإنساني الدولي الخامس في باكو في الفترة من 29 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2016 ؛ 12) الدورة الرابعة للقمة المسيحية – الإسلامية التي عقدت في طهران (إيران) من 6 حتى 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 ؛ (16) قمة القادة الدينيين من أجل السلام في الشرق الأوسط التي ينظمها تحالف الأمم المتحدة للحضارات (UNAOC) في أليكانتي ، إسبانيا ، من 14 حتى 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 ؛ (17) اعتماد القرار 71/41 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 كانون الأول/ديسمبر 2016 كمتابعة للإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام ؛(18) مؤتمر «الحرية والمواطنة والتنوع والاندماج» لعام 2017 ، الذي نظمته جامعة الأزهر والكرسي الرسولي في القاهرة (مصر) في الفترة من 28 شباط/فبراير حتى 1 آذار/مارس 2017 ؛ (19) إعلان بيروت لعام 2017 والتزاماته الثامنة عشرة بشأن «الإيمان بالحقوق» ؛ (20) ندوة الرباط + 5 التي عقدت في المغرب يومي 6 و 7 كانون الأول/ديسمبر 2017 ؛ (21) الحلقة النقاشية المعنونة «دور القادة الدينيين في بناء السلام في الشرق الأوسط» التي عقدت في 18 تموز/يوليو 2017 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك كمتابعة لقمة القادة الدينيين من أجل السلام في الشرق الأوسط لعام 2016 ؛ (22) مؤتمر «الدين والحقوق: تعزيز الأرضية المشتركة» الذي عقد في 16 شباط/فبراير 2018 في مكتب الأمم المتحدة بجنيف ونظمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع حركة «مساواة».[قائمة غير شاملة جاري تكملتها].

إذ يُذكر بأن مفهوم المساواة في حقوق المواطنة متأصل في رؤية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 الذي يشير إلى جملة أمور منها «الحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أفراد الأسرة البشرية» على أنها «أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم «. إذ هو يشكل الأساس للهوية الوطنية والانتماء المجتمعي وتحقيق الذات؛

إذ يقر بحاجة المجتمعات في جميع أنحاء العالم إلى إعادة الالتزام بالمادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على جملة أمور منها أن «لكل شخص الحق في حرية الفكر والوجدان والدين»، وإلى التحذير من أي شكل من أشكال التبشير، أو فرض عقيدة على الآخرين. إن مفهوم حقوق المواطنة المتساوية هو أيضا نتيجة مباشرة للمادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المعتقد والممارسة في المجال العام وكذلك في المجال الخاص؛

إذ يشدد على أن عملية تعزيز حقوق المواطنة المتساوية والنهوض بها، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية، والحق في حرية الدين، هي تحدي مشترك للبلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. وعلى الرغم من أن حقوق المواطنة تُعلن في الدساتير الوطنية، إلا أنها غالباً ما تُحرم في الممارسة بسبب الحوكمة غير المناسبة من خلال عمل جماعات المصالح أو من خلال ضغط الأحداث. وهذا يتعارض مع المادة 7 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن « جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ويحق لهم، دون تمييز، التمتع بالحماية المتساوية للقانون».

نحن، المشاركون في المؤتمر العالمي المعنون « الأديان والمعتقدات ونظم القيم: تضافر الجهود من أجل تعزيز حقوق المواطنة المتساوية « الذي ينعقد في جنيف في 25 حزيران/يونيو 2018، بتوقيع هذا الإعلان، نوصي إذاً باعتماد هذه الخطة الاستراتيجية العالمية المكونة من عشر نقاط ومتابعة الإجراءات الرامية إلى تحقيق حقوق المواطنة المتساوية من جانب جميع الأشخاص ذوي النوايا الحسنة باعتبارها الوسيلة الأساسية للتحرك عالميا نحو التماسك الاجتماعي من خلال عقد اجتماعي توافقي وشامل للجميع.

خطة استراتيجية عالمية مكونة من عشر نقاط:

1. الوحدة بين المؤسسات الدينية والمدنية وقادتها من أجل تسخير الطاقة الجماعية لجميع الأديان والعقائد وأنظمة القيم في السعي إلى حقوق المواطنة المتساوية. ويتعين على القادة الدينيون والمجتمعيون رفض استخدام الأديان وأنظمة القيم كأداة، وتقديم رؤى تبرز المعاني الحقيقية والقيم العالمية والكتب المقدسة والتقاليد، والدعوة إلى الانفتاح والتعددية في النهج المتبع بخصوص الأديان والعقائد الأخرى وأنظمة القيم؛

التحرك نحو عالم تساهم فيه عملية تعميم حقوق المواطنة المتساوية في التنوع الاجتماعي والثقافي لكي يُحتفى به في مجتمعات مرنة وحاضنة، ومن ثم، تتوقف الصراعات بين مختلف المجموعات الفرعية في المجتمع التي تؤدي إلى زيادة كراهية الإسلام وكراهية المسيحية ومعاداة السامية وأشكال أخرى من التمييز؛

2. معالجة الشواغل المشروعة المتعلقة بفحوى مصطلح «الأقليات» التي يُزعم أنها تعني جماعات دخيلة عند الإشارة إلى شرائح من السكان تشكل جزءاً لا يتجزأ من مجموعة المواطنين في دولة ما. ومن المقرر أن يتعزز الاندماج المتناغم لجميع شرائح السكان في المجتمعات المرنة والحاضنة من خلال تحقيق حقوق المواطنة المتساوية على نحو فعال مما يُغني عن اللجوء إلى تكتل المواطنين في هويات فرعية كأداة سياسية؛

3. إنفاذ جميع حقوق الأفراد وواجباتهم بوصفهم أصحاب حقوق مدنية وسياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية. وينبغي أن تشمل عملية تعزيز حقوق المواطنة المتساوية وحمايتها مفهوم الاستحقاق وأن تقلص الاختلافات الاجتماعية المتراكمة؛

4. الحفاظ على التراث العرقي والثقافي والديني المتنوع، وإتاحة في الوقت ذاته الفرص لاندماج اللاجئين والمهاجرين القادمين. ويتمثل الهدف في تعزيز المساهمات المتبادلة والتكيف، ومن ثم يتم تجنب الاستيعاب القسري للمهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً، بما يتماشى مع الأحكام المنصوص عليها في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة[1] لعام 2030 من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتفادي التبشير؛

5. السعي إلى إعمال حقوق المواطنة المتساوية إعمالاً كاملاً وهي لا تتطلب فقط التفاعل على مستوى عمودي بين المجتمع والدولة بل يتطلب أيضاً تفاعل على مستوى أفقي أي داخل المجتمع. ولتحقيق نجاح، سيتطلب هذان المستويان من التفاعل، عند الضرورة، تحويل ثقافة الالتزام إلى ثقافة المساءلة القائمة على تحمل المسؤولية والإنفاذ. وستشمل هذه المبادرة مبادرات محلية أو وطنية أو إقليمية لتعزيز التقارب الروحي والقواسم المشتركة في إطار الغرض الاجتماعي. وسيؤدي تنفيذ حقوق المواطنة المتساوية إلى إضعاف التمييز تدريجياً، سواء أكان ذلك يتعلق بالجنس أو خصائص أخرى من جملة أمور منها الإعاقة أو الأصل العرقي أو الديني أو الفئة العمرية أو الحصول على وظيفة، الرعاية الصحية، أو تقاسم الموارد؛

6. ضمان احترام المساواة بين النساء والرجال والفتيات والفتيان، داخل الأسرة والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل، في إطار جميع الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق المواطنة المتساوية وتنفيذها. ويعتبر التمييز بين الجنسين فيما يتعلق بحقوق المواطنة من القضايا البارزة

1 – نبر معارف التنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة. هدف التنمية المستدامة 16 ومتوفر من خلال الموقع التالي:
https://sustainabledevelopment.un.org/sdg16

التي يجب معالجتها كمسألة ذات أولوية. وفي العديد من أنحاء العالم، هناك دول تحرم المواطنين من حقوق متساوية مع المواطنين الذكور فيما يتعلق بالحصول على جنسيتهم وتغييرها والاحتفاظ بها، ومنح الجنسية للأزواج أو الأطفال من غير المواطنين. ويمكن للتقاليد الدينية أن تؤدي دوراً هاماً لفهم التغيرات المجتمعية المصاحبة لها، بما أنها تتناول التقدم المحرز نحو الاعتراف بالمساواة بين المرأة والرجل منعا لحدوث توترات محتملة بين مثل هذه الأعراف الاجتماعية المتطورة والتعاليم والممارسات التقليدية؛

7. تعزيز حقوق المواطنة المتساوية بوصفها هدفاً مستداماً وهو هدف يجب أن يُنفذ أولا على المستوى المدرسي عن طريق إدخال تغييرات في السياسات الوطنية وخطط تنمية المدارس والمنهجيات في الفصول الدراسية. ولا يمكن أن تتحقق عملية التعليم بشأن حقوق المواطنة المتساوية ومن خلالها ومن أجلها إلا من خلال إحداث تغييرات في السياسات الوطنية ومراجعة خطط تنمية المدارس وتطوير فصول وطرق تدريس حاضنة. ويجب على صانعي القرار الاعتراف بالفكرة القائلة بأن تعليم مبدأ المواطنة المتكافئة وتعليم المواطنة العالمية يعززان السلام والحوار والتماسك الاجتماعي ويخففان من حدة التوترات الاجتماعية.

8. تشجيع السلطات السياسية والمدنية على الحوار مع القيادة الروحية من أجل المساعدة في تعزيز عملية الإلمام بدين الآخر وتنفيذ المبادئ الأخلاقية للسياق المحلي. وسواء كان الدين مركزياً أو مهمشاً أو غائباً عن الخطاب العام في بلد ما، وعندما يكون عنصرا هاما بالنسبة إلى فئات مجتمعية بعينها، من الهام تشجيع سلطات الدولة بما في ذلك تلك المعروفة باسم السلطات المدنية على التفاعل مع التقاليد الدينية ذات الصلة كي يتحقق تعاونهم وفهمهم للجميع منعاً لنشوب التوتر أو الصراعات الاجتماعية أو الدينية المحتملة؛

9. احترام الحق في حرية الدين في جميع البلدان وفيما بينها، حيث يوجد فصل أو لا بين الدولة والديانات، وضمان تطبيق القوانين والسياسات العامة تطبيقا عادلا من خلال تبني مسعى شامل للتنوع الديني وليس من خلال استبعاد التعبير في العلن وفي المجال الخاص وذلك من أجل الامتثال للمادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

10. نشر حقوق المواطنة المتساوية بوصفها المدخل إلى مفهوم المواطنة العالمية، وبعبارة أخرى، إلى السلام العالمي.

World Conference
25 June 2018

إجراءات المتابعة

ومن ثم، نطالب بالإجراءات العاجلة التالية:

1. عقد «مؤتمر القمة العالمي للقادة الدينيين ورجال الدولة والمجتمع المدني من أجل النهوض بحقوق المواطنة المتساوية» دوريا تحت رعاية الأمم المتحدة؛
2. إنشاء فرقة عمل دولية معنية بحقوق المساواة في المواطنة على أن يكون لديها آلية لاستعراض التنفيذ تصل مدتها إلى خمس سنوات تتكون من جملة أمور من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على أساس ديني. وستتبنى فرقة العمل التدابير التي تتخذها دول أعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز حقوق المواطنة المتساوية وستوصي الحكومات بمبادئ توجيهية لتعزيز نماذج المواطنة المتساوية والنهوض بها على نحو يوفق بين العلمانية وبين الأديان والمذاهب والقيم التي تعتز بها فئات السكان المختلفة؛
3. إدراج بند خاص في تقرير حالة الاستعراض الدوري الشامل في سياق مجلس حقوق الإنسان عن التقدم المحرز نحو تنفيذ حقوق المواطنة المتساوية.

التوقيع:

.....

GENEVA CENTRE FOR HUMAN RIGHTS ADVANCEMENT AND GLOBAL DIALOGUE
مركز جنيف لحقوق الإنسان والحوار العالمي
CENTRE DE GENÈVE POUR LA PROMOTION DES DROITS DE L'HOMME ET LE DIALOGUE GLOBAL

In Special Consultative Status with the Economic and Social Council of the United Nations

Rue de Vermont 37-39, CP 186
1211 Geneva 20 - Switzerland
Tel.: +41 (0)22 748 27 80
www.gchragd.org

@GCHRAGD @the.gchragd